



**التحليل التداولي
للفعل اللغوي الحجاجي - عند أبي البقاء العكبري
في كتابه التبيين**

مجيد خيرالله راهي الزاملي
جامعة واسط - كلية التربية - العراق

Alzamli07@yahoo.com

*Received: 07 Apr. 2015,
Revised: 22 May 2015, Accepted: 19 Aug. 2015
Published online: 1 (Sept.) 2015*

التحليل التداولي للفعل اللغوي الحجاجي - عند أبي البقاء العكبري في كتابه التبيين

مجيد خيرالله راهي الزامل
جامعة واسط - كلية التربية - العراق

الملخص

تمثل التداولية حلقة وصل مهمة بين حقول معرفية متعددة، كالفلسفة التحليلية، ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي، ممثلاً في نظرية الملاءمة على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات^١. وقد كشف الدرس التداولي عن نتائج بالغة في فحص سياقات النصوص والخطابات، يدعمه في ذلك انتقال وجهة الدراسات البلاغية الحديثة، أو- بلاغة الحجاج - إلى طرحين رئيسيين، هما البيان والحجاج، بوصفهما الوسائل الفاعلة لتحصيل حجاج ناجز، يرتكز على البرهان الراسخ والأدلة البالغة، وفي ظل هذا التصور تناولت نموذجاً تحليلياً تداولياً، يستند إلى مبادئ وصفية عامة وشاملة، يهدف إلى التطبيق على نصوص حجاجية متنوعة، اخترت منها مسالك الاستدلال للفعل اللغوي الحجاجي، وغاية البحث تأسيس نموذج تحليلي لفحص آليات الاستدلال وطرائق البرهنة للفعل اللغوي الحجاجي عند أبي البقاء العكبري في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

وقد تمثل حجاج أبي البقاء في استعمال أساليب حجاجية تدرج ضمن الأفعال الكلامية التوجيهية والتعبيرية التي يكون الفعل الناتج من القول فيها هو الاقتناع والتسليم بما يراه المتكلم، يزداد على ذلك وجود مراتب واختلافات بحسب المقام، إذ إن مقامات الإنكار وإظهار ضعف المذهب الكوفي كان هو الاستعمال الأقوى على مستوى الخلاف، إذ عد من أقوى المراتب الحجاجية القائمة على تحليل الدليل، وشرح المسألة وتفصيلها في إطار الاستشهاد قياساً وسماعاً بأشعار العرب وكلامهم.

١- ينظر: التداولية عند العلماء العرب ١٦.



Deliberative Analysis The Language of the Act Hajaji When Abul-Baqa Al-Ukbari In his Book, Al-Tabieen

Majeed Khairullah Rahi

Wasit university - IRAQ

Abstract

Deliberative Analysis represents an important link between the various fields of knowledge such as analytical philosophy as represented in ordinary language philosophy. This includes cognitive psychology as represented by the convenience of a particular theory including communication sciences and linguistics. Lesson deliberative reveals great results in the examination of texts and speeches and contexts. It is also supported by the transition point of the modern rhetorical studies or argumentative eloquence to the statement and argument as an effective tool for the collection of debates. It is based on the proof of firm evidence. In this perception the writer dealt with analytical model deliberative to the principles of descriptive general and comprehensive based. It is thus aimed at the establishment of analytical models to explore the mechanisms of meaning of the linguistic act for the argumentative genres in Abi Albaqaa Almakbari in his book Al-Tabyeen regarding the Kufi and Basri grammarians.

The speech acts of Abi Albaqaa were reflected in the use of directive and expressive acts. The result of which acts is persuasion and submission of the interlocutor. In addition, there are ranks and differences based on the situation. The denial and proof of weakness of the Kufi school is reflected in the overuse of such difference. It is thus considered one of the most argumentative ranks based on weakening of evidence, explication of the case and its details in the context of citation in terms of measurement and Arab aural poetry and speech.

Keywords: Pragmatic, language, statement, evidence, linguistics, script, speech.

التحليل التداولي للفعل اللغوي الحجاجي - عند أبي البقاء العكبري في كتابه التبيين

مجيد خيرالله راهي الزاملّي

جامعة واسط - كلية التربية - العراق

اللغوية وآلياته الحجاجية، ممّا يجعله يختار خياراً من بين عدّة خيارات، وانطلاقاً من هذه النقطة بني بحثنا على كتاب التبيين لأبي البقاء العكبري كونه جمع فيه المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، والخلاف هنا هو أساس قيام هذا البحث الذي يعد الحجاج اللغوي فيه الركيزة الأساسية المبنية على وفق قواعد الفعل الإنجازي المباشر وغير المباشر.

تمثّل التداوليّة حلقة وصل مهمّة بين حقول معرفيّة متعدّدة، كالفلسفة التحليلية، ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي، ممثلاً في نظرية الملاءمة على الخصوص، ومنها علوم التّواصل، ومنها اللسانيات^١.

فالتداوليّة ليست علماً لغوياً محضاً، بالمعنى التقليدي، يكفي بوصف البنى اللغويّة وتفسيرها، ويتوقّف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتّواصل يدرس الظواهر اللغويّة في مجال الاستعمال، ويدمج مشاريع معرفيّة متعدّدة في دراسة ظاهرة التّواصل اللغويّ وتفسيره.

والحديث عن التداوليّة يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة، لأنّها تشي بانتماؤها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات

اللغة نشاط وعمل إنجاز، لأنّ «المتكلم لا يخبرُ وبيّغ فحسب، بل إنّه يفعل أيّ عمل»^٢ ويقوم بنشاط مدعم بنية وقصد يريد تحقيقه من جراء تلفظه بقول من الأقوال، فاللغة لا تقتصر على البنى والدلالات، إنّما هي فعل لغويّ إنجازي، يُنجزه المتكلم ليؤدّي به أغراضاً دلالية، والفعل اللغوي ينقسم على قسمين هما: الفعل اللغويّ المباشر^٣ الذي تكون فيه علامات الفعل المقصود في القول نفسه^٤، والفعل اللغوي غير المباشر الذي «يحتاج إلى تأويل لإظهار قصدها الإنجازي»^٥ والفعل بصيغتيه المباشرة وغير المباشرة وبحسب تقسيم أوستين وسيبرل ينقسم على خمسة أقسام هي: (الأفعال الإخبارية والتعبيرية والالتزامية والإعلانية والتوجيهية)^٦.

والفعل اللغوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفعل الحجاجي لاسيّما بعد أن ربطه «ديكرو» بالبنية اللغوية للأقوال، التي تنشأ من وجود اختلاف بين طرفين ومحاولة كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره بتقديم الأسباب أو العلل التي تكون حجة داعمة لفكرة أو رأي أو سلوك ما، فالحجاج كامن في اللغة، وهدفه الإقناع، لهذا يختار المرسل أدواته

١- خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات: ١٦١.

٢- مبادئ في اللسانيات: ١٦٣.

٣- نفسه ١٦٣.

٤- انظر: جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٨٨ - ٢٠١، ونظرية الأفعال الكلامية: ٢٠ - ٢٢.

٥- انظر: خديجة محفوظي: بنية المفظوظ الحجاجي للخطبة في العصر الأموي: ب.

٦- ينظر: التداولية عند العلماء العرب ١٦.

الحوارية التي تؤول إليها، ويتم تحديدها على وفق مقتضيات السياق وظروف الإبلاغ^{١٠}، وتهدف تلك الاستلزمات وما تحويه من أبعاد تلميحية إلى أداء قوى إنجازية محددة، شريطة حيازة المتلفظ بها لصلاحيّة تمرير الخطاب ونفاذيته (فتحن نطلب ونأمر ونوصي، وحين نعبّر عن ذلك في نص فإننا نقيم حدثاً اجتماعياً، نحن نهنئ أو ننهر أو نحیی أو نلوم، وحين تكون لدينا سلطة أو دور أو وظيفة، فإننا نستطيع من خلال حدث لغوي أن ننهم أو نبرئ، وأن نعد أو أن نقبض على)^{١١}.

تبني أبو البقاء العكبري أساليب خطابية متنوعة، يحكمها مبدأ الانتقاء والتفنيد، فهو يطرح الآراء المختلفة المقدمة من أطراف الخلاف لكي ينتقي أحدها ويفند الآخر، وهو في ذلك يراعي الأدوات اللغوية والإجراءات الذهنية التي تضبط له أهدافه، وتوصله إلى غايته، ومن أهم الأساليب التي ظهرت في حجاجه (أسلوب الإقناع والبرهنة والاستدلال).

إذ وظّف العكبري مفهوم الحجاج توظيفاً صحيحاً معتمداً على أبعاده التداولية المتمثلة في طرق الاستعمال للأساليب المقنعة للمتلقى والقارئ، سعياً منه إلى إزالة الشك من ذهن المتلقي، باستعمال مجموعة من أساليب الإقناع جملة وتفصيلاً، وما كان يلاحظ عليه أن يتقمص دور الكاتب والمتلقي في آن واحد حتى يصل إلى مستوى التأثير والإقناع، فضلاً عن ذلك رأيناه يتوقف كثيراً عند بعض المسائل شرحاً وتفصيلاً وتعليلاً، ولم يستعرض هذا التفصيل مع المسائل الأخرى.

وقد كان توظيف الحجاج في كتاب التبيين لأبي البقاء العكبري قائماً على معنيين، يتمثل الأول في المعنى الحجاجي العادي، أي المعنى الظاهر على مستوى النص الذي يعنى بعرض الحجج وتقديمها ويستهدف التأثير في السامع فيكون

الذهنية المتحكمة في الإنتاج اللغوي وفهمه، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال^٧.

ومجال التداولية مجال واسع ومتشعب، إذ يمكن القول بوجود تداوليات، تداولية اللسانيين، وتداولية البلاغيين، وتداولية أصحاب المنطق والفلاسفة، مما يجعل عملية حصر مجال التداولية بدقة عملية صعبة.

وقد كشف الدرس التداولي عن نتائج بالغة في فحص سياقات النصوص والخطابات، يدعمه في ذلك انتقال وجهة الدراسات البلاغية الحديثة، أو- بلاغة الحجاج - إلى طرحين رئيسين، هما البيان والحجاج، بوصفهما الوسائل الفاعلة لتحصيل حجاج ناجز، يرتكز على البرهان الراسخ والأدلة البالغة، وفي ظل هذا التصور تناولت نموذجاً تحليلياً تداولياً، يستند إلى مبادئ وصفية عامة وشاملة، يهدف إلى التطبيق على نصوص حجاجية متنوعة، اخترت منها مسالك الاستدلال للفعل اللغوي الحجاجي، وغاية البحث تأسيس نموذج تحليلي لفحص آليات الاستدلال وطرائق البرهنة للفعل اللغوي الحجاجي عند أبي البقاء العكبري في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

تعدّ نظرية أفعال الكلام العامّة من أبرز الإسهامات في مجال تحليل الأحداث اللغوية، وبت مفهوم الفعل الكلامي مركزياً داخل العمل التداولي، وأصبح فحص إنجازيته والتأثيرات المصاحبة له أحد المفاتيح الرئيسة لتحليل الخطاب الحجاجي، وبتت كل عبارة متلفظ بها ينبغي ألا توصف فقط من وجهة تركيبها الداخلي والمعنى المحدد لها، بل ينبغي كذلك أن ينظر إليها من جهة الفعل الكلامي ثم الإنجاز، المؤدي إلى إنتاج تلك العبارة^٨.

ويكمن الدور الإقناعي لأفعال الكلام والقوى الإنجازية المصاحبة لها، في تلك الاستلزمات

٧- أنظر: نفسه ١٦.

٨- ينظر: الحدث اللغوي ١٩-٢٢.

٩- ينظر: النص والسياق ١٨.

١٠- ينظر: التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي ٢٧٢.

١١- علم لغة النص ٢٥-٢٦.

ملفوظ ما ليست نتيجة المعلومات المتضمنة فيه فقط، بل إنه قد يوجد في الجملة مورفيمات أو تعابير أو صيغ تعطي للملفوظ توجهًا حجاجيًا يقود المخاطب إلى ذلك الاتجاه بغض النظر عن حمولتها الإنجازية^{١٦}.

وما يتبادر إلى الذهن هو ما وظيفة المتكلم من خلال هذه العلاقات الحجاجية^{١٧}، إذ يلاحظ على المتكلم أنه يسعى إلى إقناع المخاطب بوجهة نظره، مستعملًا كل أساليب الإقناع ووسائله المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن ذلك استعمال مصطلحي الاستدلال والبرهنة. ولأن المتكلم يسعى جاهداً لإقناع المتلقي، فإن الإقناع هنا يعد ناتجاً عن الحجاج، ولهذا السبب عدت الملفوظات الحجاجية نوعاً من الأفعال الكلامية، وهذا يعني أن الحجاج يتميز بخصائص الفعل اللغوي الإنجازي المتمثلة في كونه فعلاً دالاً، وإنجازياً، وتأثيرياً^{١٨}، يرمي إلى تحقيق القصدية والتواضع والعرفية على مستوى النص ذي الأبعاد التداولية.

التحليل التداولي للفعل اللغوي الحجاجي المباشر:

تناول أبو البقاء العكبري الفعل اللغوي تناوياً مباشراً في حجاجه، إذ كان يوظف قوته الإنجازية لخدمة السياق تارةً، ثم لخدمة ما يراه صحيحاً تارةً أخرى، وقد تمثلت قوة الفعل الإنجازية في عدة محاور دلالية، كان بعضها واضحاً على سياق النص، وبعضها الآخر ظهرت له إشارات وملاحح تداولية كانت تنبؤ بالرّفض المتواري خلف الاستفهام الاستنكاري، أو السخرية، أو التعجب، أو التساؤل المبني على الإجابة المسبقة وغيرها.

ولعل ما ورد عنده كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما ورد في نظرية الأفعال الكلامية ممّا تحمله من أبعاد ومقاصد تداولية ترتبط بالسياق العام، لهذا فإن أبا البقاء كان في موقف الإنصاف لرأيه، وهذا ما جعلنا نقف عند بعض حججه التي مثلت

بذلك الخطاب ناجحاً وفعالاً^{١٩}، وهذا يعدّ معياراً رئيسياً مهماً، وسمة أولى لتحقيق السمة الحجاجية على مستوى النص المقول، والمراد إثبات صحته بالأدلة والبراهين، لكنه لا يعدّ معياراً كافياً؛ لأننا إذا اعتمدنا عليه سوف نهمل طبيعة المتلقي «السّامع»، وهذا ما لا يمكن العمل به في المناظرات الحجاجية، لهذا ينبغي ألا نهمل السّامع؛ لأن نجاح الخطاب «يكمن في مدى مناسبته للسّامع، ومدى قدرة التقنيات الحجاجية على إقناعه فضلاً عن استثمار الناحية النفسية في المتقبل من أجل تحقيق التأثير المطلوب فيه»^{٢٠}، أمّا المعنى الحجاجي الثاني فيتمثل في الحجاج بالمعنى الفني، ولعل هذا النوع هو الغالب على مسائل الخلاف التي صاغها أبو البقاء في كتابه كونه يدلّ على «صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية»^{٢١}.

فالعلاقة الحجاجية تقوم بين ملفوظين اثنين (م) ملفوظ الحجة و(م) ملفوظ النتيجة لتلك الحجة، ومن الممكن أن تكون النتيجة صريحة ومتلفظاً بها، كما أنه من الممكن أن تكون ضمنية، وفي إطار هذا المعنى نؤيد من يرى أن العلاقة الحجاجية هي علاقة نسبية ترتبط أساساً بالمقام الذي تم التلفظ بها فيه، وقد تكون مندرجة ضمن السياق اللغوي للملفوظ، وترتبط بالمعارف العامة والمسلمات البديهية المتعارفة في المجتمع وخاصة منها الأعراف اللغوية^{٢٢}، ومنها يطرح سؤال يتعلق بالحجاج ينص على: هل نستطيع أن نعد الحجاج قيمة مضافة إلى الملفوظات اللغوية؟ وللإجابة عنه يتضح أن الحجاج ليس قيمة مضافة إلى الملفوظات اللغوية بل هو وظيفة أساسية ملازمة لنشاط التلفظ الذي يرى أن «القيمة الحجاجية

١٢- صابر الحباشة: التداولية والحجاج (مدخل متداخل النصوص): ٢١، وانظر: زبيبه كريم: اللغة والفعل الكلامي والاتصال (مواقف خاصة بالنظرية اللغوية في القرن العشرين): ١٥٧.

١٣- التداولية والحجاج: ٢١.

١٤- التداولية والحجاج: ٢١.

١٥- محمود طلحة: القيمة الحجاجية لأسلوب القصر في اللغة العربية: ١٠٧.

١٦- القيمة الحجاجية لأسلوب القصر في اللغة العربية: ١٠٧.
١٧- انظر: تغريد عبد الحكيم: الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ: ٨٤.

لاسيما أن الذين يزعمون صحة الجمع بالواو والنون يسردون الأدلة المقنعة للمتلقّي، وهو في موقفه هذا جزم القول، وردّ على من يزعم صحّة الجمع بالواو والنون جوازا، بأنّه لو كان ذلك الجمع جائزا "لوجب، ولم يجز غيرُه اعتبارا بالمعنى، وهو التذكير"^{٢٠}، وهذا ما أدخله في محل الخلاف القائم على ردود الأفعال الناتجة عن مخالفة ما يذهب إليه، إذا إن موسى - كما يزعمون - يجمع على «مُوسُونَ»، لهذا وجب أن يذكر بعلامة التذكير (الواو والنون)، فالألف أدل على التأنيث، وألزم من التاء، لأنّ التاء تدخل للمبالغة كقولهم: (راوية ونسابة) وليس لتأنيث المعنى، وكذا قد يقدر إسقاط تاء التأنيث، ويكسر الاسم كقولهم: (وعقبه الأعقاب في الشهر الأصم)، كل هذه كان ردا على صحّة ما يزعمونه.

لكن أبا البقاء ترك لهم سرد الآراء المخالفة لما ذهب إليه، وأعطى للمتلقّي فسحة للتأمل والتفكير العقلي بما يتماشى مع براهينه وأدلته، إذ اعتمد على البرهان في مسألته هذه، والبرهان من أهم أساليب الحجج، إذ يقوم على الأمثلة والحجج وكل تشييات الإقناع مرورا بأبلغ إحصاء، وأوضح استدلال وصولا إلى أطف فكرة وأنفذها^{٢١}، وتكمن علاقة الحجج بالبرهنة على طبيعة الأمثلة والحجج المقدمة، وترتبط باكتشاف طريقة عرضها وتقنياتها بالإقناع، وهذا ما رأيناه في هذه المسألة من حيث توضيح الرأي والحجة القوية في ختامها، رداً على الكوفيين وابن كيسان، مستعرضاً القضايا التي تطرّقوا إليها، معللاً لكل ما ذهبوا إليه، ولا سيما القضايا المتعلقة بعلامة التذكير التي ليس لها ارتباط بالمعنى بل باللفظ؛ إذ يرى أنّ العبرة باللفظ، وليس بالمعنى كما يقولون، زاعماً أنّ الألف والتاء لفظين في جمع «طلحات»، لهذا ينبغي أن يكونا علامتين لما هو لفظ، معللاً لسبب جمع «موسى» على «مُوسُونَ» بأنّ الألف لازمة، فضلاً عن كونها لا تبقى على حالها في جمع المؤنث بل تبدل،

أسلوب الرّفص القائم على الإيضاح، وتسهيل الأمثلة بطرق عدة، ومن أهمها ما ذكره في مسألة جمع المذكر المختوم بقاء التأنيث في قوله: «إذا جمعت الاسم المؤنث بالتاء الموضوع للمذكر، نحو رجل سُمي طلحة جمعتُه بالألف والتاء كحالة قبل التسمية، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون»^{١٨}.

فهو بهذا يخبرنا بطريقة الفعل الإنجازي الذي يقدم حقيقة معروفة بجمع المؤنث «طلحة» على «طلحات»، ومع اقتناعه بما يقول لم يشأ أن يجزم القول برأيه ظناً منه أنّ المتلقّي ما يزال في حالة استغراب ممّا يقول، ولأنّ سياق النصّ كان واضحاً فقد سرد للقارئ الأدلة الكوفية، وهذا لم يكن لإقناع المتلقّي، ولكنه كان لغرضين تداولين: الأوّل: وجدناه يرمي فيه إلى الاستفهام الإنكاريّ لما ورد على لسان الكوفيين الذين يزعمون «أنّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: طلحة وطلحون»^{١٩}، والآخر: كان لإبراز حججه القوية المبنية على الإيضاح التعليلي، فهو لم يسمع من العرب مثل ذلك الجمع، وهذا نفي قاطع بعدم جمع «طلحة» على «طلحون»، لأنّ هذا الجمع لا أساس له، إذ يعده جمعاً غير جائز، ويعلل لصحة رأيه بأنّه لو كان جائزاً لسمع من العرب ولو على الشذوذ والتدرة، وهو بهذا يقنع المتلقّي بالحجة الأولى إقناعاً مبيّناً على الأدلة والبراهين، ولم يكتف بهذا، بل يأتي بالحجة الأخرى، وهي تعدّ حجة قوية بناها على حكم الألفاظ، إذ إنّ الواو والنون من علامات الألفاظ، لكن تاء التأنيث تعد من حكم الألفاظ، والفرق شاسع بين الحكم والعلامة، ولو جمعت - بحسب ما يذهبون إليه - لوقع تناقض كبير، لأنّ تذكير اللفظ غير تأنيثه. وهو في رأيه هذا يظن أنه قد اقترب من الصواب الحجاجي الذي يرمي للإقناع.

إلا أنّ ما يزال في حيرة من أمر المتلقّي، فقد يكون المتلقّي شاكاً بهذه الحجة وذاك الدليل

٢٠- التبيين: ٢٢٠، ٢٢١.

٢١- عباس حساني: مصطلح الحجج (بواعثه وتقنياته): ٢٧٢.

١٨- التبيين: ٢١٩.

١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف/١/٤٠.

يعمل ويبقى الابتداء، وإن كان جارياً مجرى الفعل لم يبطل عمله، ويدل عليه أنك ترفع بالظرف ما بعده كقولك: زيدٌ خَلَفَكَ أبوه، ولو كان كالجمله لم يعمل لأن الجمله لا تعمل^{٢٥}، فحججتهم فيما سبق كانت واضحة في أنهم يرون أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، فضلاً عن أنك إذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدّرت اسماً كان مفرداً، وكلما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى، وهذا ما جعل أبو البقاء يستلزم رداً قائماً على إثبات الحقيقة القائلة بخلاف ما يزعمون معتمداً على أسلوبه الإقناعي في الردّ.

وعلى مستوى إنجاز الفعل الكلامي المباشر في سياق إثبات صحة الحجة التي يستدل بها نراه يعمد إلى تقوية رأيه وإظهاره بالحجج والبراهين القوية، سعياً منه إلى حل الخلاف القائم بين الطرفين، ومن ذلك مسألة الاشتغال في مثل قولهم: «زيداً ضربتُهُ»، إذ يرى أن «زيداً» منصوب بفعل مقدر دل عليه الفعل الذي بعده «ضربتُهُ»^{٢٦}، باعتبار الفعل «ضرب» فعلاً متعدياً إلى مفعول به واحد، والمفعول به هو الهاء، لهذا وجب أن يقدر لـ«زيد» ناصباً، فكان لا بد من تأويل الفعل الناصب لـ«زيداً» إذا يقال مثلاً: «ضربتُ زيداً ضربتُهُ»، ولأن هذا التأويل هو التأويل والتعليل الصحيح من وجهة نظره، إلا أنه خالف فيه ما ذهب إليه الكوفيون في زعمهم بأن «زيداً» منصوب بالفعل «ضربتُهُ»، إذ كان رده واضحاً وقوياً على زعمهم أن الهاء في الفعل هي «زيد» في المعنى، فهو يرى أن الهاء وإن كانت هي زيداً في المعنى إلا أنها اسم له موقع إعرابي، وموقعها هذا يجعلها مفعولاً به لفعل الضرب، ويجعلها كجملة فعلية مستقلة، عن «زيداً» الذي ينبغي أن يقدر له فعل وفاعل حتى نستطيع أن نعلل وجوده في بداية الجملة منصوباً.

فالنصّ الحجاجي في بنيته اللغوية للفعل اللغوي المباشر كان محملاً بإشارات وإحالات نسقية تبلورت جلية في المسائل السابقة الذكر،

أما ما استشهدوا به في قولهم «عقبة الأعقاب»، فلا يؤخذ بهذا الجمع لأنه جمع تكسير، ولا يخفى أن مثل هذا الجمع كثير الاختلاف وغير منضبط.

ومن أمثلة الأفعال الكلامية المباشرة الفعل الكلامي الاستفهامي الذي عدّه أبو البقاء ركيزة أساسية في الكثير من حججه، إذ بناه على القوة الإنجازية للفعل كما ورد في مسألة "تقديم خبر المبتدأ"، إذ يتعجب بطريقة الاستفهام ممن لا يجيزون ذلك التقديم مستدلاً بعدة أدلة منها قوله: "ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنهم قدّموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة"^{٢٧}، وهو بهذا يتعجب من دعوى الكوفيين الذين يزعمون أن التقديم لا يجوز، ويؤكد صحة ما ذهب إليه، معتبراً التقديم والتأخير ضرباً من ضروب التوسع في الكلام.

فضروب الاستدلال باتت مسيطرة على البراهين التي يأتي بها، والأدلة التي يستعرضها إقناعاً للقارئ والمتلقي في أن واحد، إذ يعدّ هدف الإقناع من أهم ما يرمي إليه في حججه ومناقشاته، وهذا ما وجدناه في قوله المتعلق بمسألة متعلق الظرف الواقع خبراً بقوله: إن الخبر هو الحديث عن المبتدأ، سواء كان مفرداً أو جملة، وليس المفرد أصلاً فيه، وإنما تقدّر الجملة بالمفرد لبيان لفظ الإعراب، لا ليصحّ كونه خبراً، وأما إذا تقدّم الظرف، فإنما لم يبطل المبتدأ، لأنه ليس في الحقيقة فعلاً^{٢٨}، فحقيقة الإيضاح المبنية على الإخبار الإنجازي المتبلور في لفظة «إن» الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفرداً أو جملة، وفي سياق الردّ على من زعم أن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذا كان هو المبتدأ في المعنى، فإذا ناب الظرف عنه نزل منزلته^{٢٩}، و"أن الظرف إذا تقدّم على المبتدأ، ولم يعتمد لم

٢٢- التبيين: ٢٤٧.

٢٣- التبيين: ٢٥٠، ٢٥١.

٢٤- التبيين: ٢٥٠.

٢٥- التبيين: ٢٥٠.

٢٦- انظر: التبيين: ٢٦٦.

طبيعة الفعل الإنجازية جعلته يخضع كل حججه لمتطلبات السياق الذي يتحرك على وفق مقتضياته اللغوية المتمثلة في «التركيب اللفظي، والإنجازي، والتأثري».

ومن هذه الأساليب، الأسلوب الطلبي الذي رافق الكثير من طلبه المتضمنين في إطار أقواله غير المباشرة، والطلب هنا مثل حضوراً تداولياً واعياً علي مستوى النص؛ لكنه حمل في طياته فعلاً لغوياً حجاجياً تداولياً مباشراً على المستوى التداولي الأول، وفعلاً تداولياً غير مباشر على مستوى بنية النص الحجاجية ذات الأهداف المتضمنة أبعاداً تداولية تدور في قالب ما وراء النص، باحثاً عن إجابة لسؤال محدد يقف أمامه المتلقي سائلاً بالقول: ماذا يقصد بها؟ وانطلاقاً من هذا السؤال، وبحثاً للإجابة عنه سعينا إلى ربط حجاجية الفعل اللغوي غير المباشر بأغراض العكبري وأهدافه.

إذ باتت أهداف العكبري ومقاصده تحمل في طياتها المقصود الضمني من وراء حججه الإقناعية، لذا فقد تضمن كلامه على المستوى النصي الأول معايير بلاغية ظاهرة، تبدو للوهلة الأولى متعلقة بسياق النص كما هو معروف للقارئ، لكن هذا الأمر لم يكن ما يسعى إليه العكبري! إذ لم يكن هدفه من المناقشة وسرد البراهين والأدلة الوصول للقارئ إلى الفهم والإفهام المباشر والصريح، بل كان يرمي من خلال ذلك إلى تقديم عدة أساليب تتبلور في التنبيه والنصح والإرشاد والتحذير، والتهديد، والإغراء والتحذير، وكلها أغراض تداولية تمحورت في إطار الفعل اللغوي الذي وظفه من خلال الأفعال التوجيهية أو الطلبية والأفعال التعبيرية والأفعال الالتزامية والأفعال الإعلانية، وأغلب ما ظهر جلياً على نصوصه الفعل التوجيهي الذي يعبر عن توجه المرسل إلى المرسل إليه بطلب تنفيذ بعض الأفعال في المستقبل، كما أنها تعبر عن رغبة المرسل بأن يكون خطاباً هو السبب الرئيس والدافع الحقيقي في الفعل

إذ حملت أبعاداً تداولية فاعلة توسلت بها اللغة الحجاجية لتشكّل فضاءات ما وراء أهداف ومقاصد العكبري، في إطار السياق الكلي للنص، وبهذا النمط المعروف بات النص الحجاجي نصاً حياً متولّد الأنساق والأبعاد التداولية.

لهذا حدّدت وظيفة الحجاج - استنتاجاً ممّا ذكر سابقاً - بأنه خطاب إقناعي يرمي إلى دفع المتلقي إلى تغيير اعتقاداته القديمة، وتبني ثقافات سلوكية، وتصرفات منشودة جديدة انطلاقاً من حجج ملائمة لثقافة السامع، وممّا يصوغه المتكلم بأسلوب إقناعي تأثري له بواسطة الفعل اللغوي المتضمن للتأثير كأهم وظيفة من الوظائف التي يؤدّيها، مستعملاً في ذلك حجة الاستشهاد التي تعد أهم غاية توضيحية تسعى إلى تكثيف حضور الأفكار في ذهن هذا من جانب، ومن جانب آخر تعد أداة لتحويل القاعدة من طبيعة مجردة إلى أخرى محسوسة^{٢٧}.

وأما الباعث عن الحجاج في الفعل اللغوي الحجاجي المباشر، فقد تمثل في المحاجة الظاهرة على مستوى المسألة الخلافية، وعلى الأدلة التي ترجح إحداها على الأخرى، فكلما كانت تصل الحجة في بعض المسائل إلى الاقتراب من الصواب في محاجة الكوفيين، نرى أبا البقاء يعود إلى استعمال أساليب متنوعة في الإقناع والتأثير في السامع، إذ بدت واضحة، وغايتها استمالة عقل السامع / المتلقي لما يعرض له من رأي موثق بالشواهد والأدلة سماعا وقياساً، إذ لم يترك للقارئ فرصة التفكير فيما يعرض عليه كونه في موقف حجاجي، ولا بد من التأثير في متلقيه.

التحليل التداولي للفعل اللغوي الحجاجي غير المباشر:

شكلت المفوضات الإنجازية على مستوى النص والمقام أساليب إقناعية، لأنّ بعض هذه المفوضات حملت في باطنها وجهات نظر تختلف بحسب مقام النص وأبعاده التداولية؛ لكنّ

٢٧- انظر: عبد الله صوله: الحجاج في القرآن من خلال خصائصه الأسلوبية: ١٦٠.

حقيقياً، فهو ينبه ويحذر من الوقوع في مزالق ذلك الرأي بقوله "إن إطلاق اللفظ على الشيء لا يلزم منه الحقيقة، فإن المجاز يطلق على الشيء، كما يقال للعالم بحرٌ، وللشجاع أسدٌ"^{٢٨}.

تمحورت الأفعال القولية في المسألة السابقة في الفعل التوجيهي الدال على التنبيه والتأكيد الساخر، وامتزج الأسلوب بالمباشرة وغير المباشرة، ومثلت ظاهرة غير المباشرة الوظيفة الحجاجية التي تظهر في بنية الجمل، وتحمل الجمل مؤثرات تحدد قيمتها التداولية داخل البنية التركيبية، لهذا فإن الطلب حمل طاقات حجاجية تكمن في أن الكلام لفظ مفيد، وعلى أهل العربية أن يتخذوا من هذا الرأي منهجاً يعتمدونه في واقعهم الذي أشار إليه بالطلب المبطن بالتنبيه والتأكيد، إذا لم يكن أمام المتلقي خيار واحد، وهذا ما كان يرمي إليه أبو البقاء إيصلاً لفكرة امتزجت بحل الخلاف في مثل تلك المسألة.

أما في مسألة «ترخيم المضاف» فنراه يوظف الفعل اللغوي توظيفاً غير مباشر في سياق التنبيه، كما ورد في قوله: «وأما المضاف إليه فلا يتعدى إليه حكم النداء، ولذلك لا يبني، بل هو باق على الإعراب، ولو تعدى إليه لبني»^{٢٩}، فهو يريد أن يقنع المتلقي بأنه لا يجوز ترخيم الاسم المضاف إلى المنادى، والإقناع يبني على التأثير الذي اتبعه أبو البقاء في قوله: «أما المضاف إليه فليس بمنادى، والترخيم مخصوص بالمنادى، لأن ما أبقني يدل على ما ألقى»^{٣٠}، والأسلوب الإقناعي بني على الحجاج اللغوي الذي دعمه الكوفيون بالأدلة، ولاسيما القياس والسمع استشهاداً بأشعار العرب وكلامهم، ولأن حجته كانت تقترب من إقناع المتلقي، لجأ أبو البقاء إلى استعمال الفعل الكلامي المتبلور في التنبيه بقوله: إن المضاف إليه لا يبني بل هو باق على الإعراب، ولو تعدى إليه لبني، وكانت هذه الحجة كافية لإقناع المتلقي،

الذي سوف يأتي به المرسل إليه مستقبلاً^{٣١}، فإذا أنجز المتكلم فعلاً كلامياً توجيهياً، فإن الغرض الإنجازي منه يكمن في أنه يحرك سامعه لينفذ فعلاً معيناً، وتكون الحالة المعبر عنها هي رغبة المتكلم في أن يستطيع المتلقي تنفيذ الطلب، أي ينبغي على المتلقي أن يفهم بأن عليه اتخاذ موقفاً محدداً تجاه شيء ما.

ومن أمثلة تلك الأفعال اللغوية غير المباشرة ما ورد في مسألة «الكلام والكلمة» على لسان من أسماهم شردمة النحويين بقولهم: إن الكلام "يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقاً حقيقياً"^{٣٢} ولأن هذا الرأي غير مقنع لفظاً ومعنى، فقد أكد العكبري رأيه بتلك المسألة معتبراً الكلام "لفظاً يعبر بإطلاقه من الجملة المفيدة، فكان حقيقة فيها"، ولأنه في موقف المتصدي للرد والمؤكد لما يذهب إليه كان عليه أن يقنع المتلقي بصحة رأيه باستعمال الكثير من الأساليب المؤكدة، إذ قال "فلا يصح على الوجهين المذكورين"^{٣٣}.

وإذا عدنا إلى معرفة الوجهين اللذين أشار إليهما وجدنا أنه يريد بذلك الخلاف التي ساقه في بداية نصه^{٣٤}، وبعد أن سرد لنا الحجج الإقناعية والاختلافات المرتبطة بالنحويين وبعض من كانت لهم آراء خاصة تتعلق بهذا المسألة، وصل إلى مسألة الإقناع غير المباشر مستعملاً من الطلب المتواري خلف أسوار التنبيه وسيلة لإيصال ما يرمي له، حتى إنه عاد ليستخدم نفس الأسلوب ولكن لغرض آخر وهو التأكيد الساخر لما يرمي له بقوله "ألا ترى أنه إذا أطلق لفظة «العين» لم يفهم منه ما يصح بناء الحكم عليه، والكلام إنما وُضع للتفاهم، وإنما عرّض الاشتراك من اختلاف اللغات"^{٣٥}، وهو بهذا يرد على من يزعم أن إطلاق الكلام يكون على المفيد وغير المفيد إطلاقاً

٢٨- انظر: استراتيجيات الخطاب: ٢٦٦، هشام عبد الله خليفة: نظرية الفعل الكلامي: ٤٣٠.

٢٩- التبيين: ١١٣.

٣٠- التبيين: ١١٨.

٣١- التبيين: ١١٣ - ١١٨.

٣٢- التبيين: ١١٨.

٢٣- التبيين: ١١٦.

٢٤- التبيين: ٤٥٥.

٢٥- التبيين: ٤٥٢.

خلاف الأصل^{٢٨}، وفي سياق الجملة نفسها يعود ليكرر الكلام عينه بالقول: "لأن كل واحد منهما خلاف الأصل"^{٢٩}، فمع استعماله للإقناع التأثيري وقع في التكرار اللفظي الذي قد يربك المتكلم من الخلاف في هذه المسألة تارة، ويجعله يأخذ برأي الكوفيين تارة أخرى، لكنه لم يدع للمتلقّي الشك فيما أورده، إذ عزّز رأيه بالقول: "ليس كل ما صحّ المعنى فيه جعل مكانه، ألا ترى أن قولك: ما قام زيد، هو نفي، ولا يصح أن تقيمه مقام قولك: أنفي قيام زيد، وكذلك أدوات الاستفهام لا تقوم مقام الأفعال، ولا الأفعال تقوم مقامها"^{٣٠}.

وخلافاً لما يزعمه بعض النحويين نجد أبا البقاء يستعمل أسلوب التحذير، في مسألة «العامل في المنادى»، إذ لم يكن الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين، بل كان بين أبي البقاء وبعض النحويين، وسياق ورود هذه المسألة كان تحذيراً، إذ توصل أبو البقاء إلى أن المنادى مبني وموضعه نصب، ونظراً لما زعمه بعض النحويين من رفع المنادى حذر من اعتماد هذا الرأي بقوله: «إن ياء فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل، لأنه يصير إلى التكرار»^{٣١}.

وبعد أن سرد كل أوجه الخلاف، وصل إلى طريقة الاقتناع الذاتي الذي يعد المنادى منصوباً، ولأنه بحاجة إلى إقناع المتلقّي بذلك لجأ إلى أسلوب غير مباشر، لأنه كان في موقف الحازم للأمر والتمسك بالقول، فكل ما توصل إليه كان يرمي من خلاله إلى التأثير أولاً والإقناع ثانياً، ولأجل أن يصل بالمتلقّي إلى مرامي القول وضع من التحذير قوة إنجازية للفعل اللغوي «إن ياء فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه، فصارت كالفعل»، وضمنها محتوى القضية المشار إليه في التكرار، وحتى لا يقع المتلقّي في موقف التكرار الذي يعده أبو البقاء خلافاً في فهم أبعاد المنادى ومقاصده حذره

لأن العكبري يترك للقارئ الخيار، ولا يريد أن يلزمه بما يراه هو مع علمه بأن رأيه هو الأصوب، ولكنه أراد أن يقف موقفاً مغايراً، كونه لا يعتمد على رأيه اعتماداً كلياً؛ ولكنه جعل منه وسيلة إقناعية قائمة على البراهين والأدلة التي سعى من خلالها إلى إبراز منطقته الحجاجي على المستوى التداولي غير المباشر، إذ إن غرض التنبيه كان ملائماً من أي غرض آخر، لأنه في موقف المخالف للرأي، ومخالفته يبني عليها موقفاً، موقف متلقٍ داعم لكل ما يقوله، وموقف متلقٍ مخالف لما يقوله، وبين الموقفين كان أبو البقاء يقف حائراً، لهذا كان التنبيه الموجه منه إلى المتلقّي هو الغرض التداولي غير المباشر.

ويستمر أبو البقاء في توظيفه للفعل اللغوي توظيفاً غير مباشر في سياق التوضيح المبني على إيصال المعلومة، وهذا بدا واضحاً في مسألة «اللهم»، إذ كان الخلاف قائماً في «الميم» الذي تلحق كلمة «اللهم» في حالة غياب «ياء النداء»، ولأن الكوفيين يرون أن أصل الكلمة «يا الله أمنا بخير، فحذف الكلام بعد المنادى، وبقي منه الميم المشددة، ووصلت بالاسم المنادي"^{٣٢}، فإن أبا البقاء ذهب إلى مخالفتهم مستعملاً أسلوب التوضيح أسلوباً إقناعياً تأثيرياً يشد انتباه المتلقّي له ويجعله يعيد النظر فيما يقوله الكوفيون، فالتوضيح كان نابعاً من قوله: "الميم المشددة في قولك «اللهم» عوض من «ياء» في أول الاسم"^{٣٣}.

ولأنه يريد أن يقنع المتلقّي برأيه ذهب إلى توضيح حقيقة زعمه وصحتها بالقول "أن لا يجمع بين ياء والميم في الاختيار"، ومع علمه بأن ما يورده كان ضعيفاً، حاول أن يدعم رأيه بالأدلة والبراهين، لكن أسلوب إظهار ضعف الكوفيين كان ظاهراً في مناقشته، إذ اعترف بأنهم ليسوا على صَحّ في موضع، ويعود إلى الموضع نفسه، ويؤكد زعم ما تصلوا إليه، ومن ذلك قوله تعقيباً على كلامهم "وأما الحذف فلا تنكر أنه قد جاء، ولكنه على

٢٨- التبيين: ٤٥٢.

٢٩- التبيين: ٤٥٢.

٤٠- التبيين: ٤٥٢.

٤١- نفسه ٤٤٢.

٣٦- التبيين: ٤٤٩.

٣٧- التبيين: ٤٤٩.

مسبقاً بعدم الوقوع فيه، وقدّم له أسلوباً مبنياً على الحجج والبراهين الدالة.

أمّا في مسألة «المنادى المفرد الذي يعده مبنياً لوقوعه موقع المبنى»، فإننا نراه يوظف الفعل اللغوي غير المباشر في سياق التعليل التداولي، إذ يقول "أمّا علة البناء فموجودة على ما ذكرنا قولهم: أنّ البناء كان لشبه المنادى بـ «قبل وبعد»، ومن حيث بُنياً بُني^{٤٢}، وهذا نوع من الإقناع، بناه على التعليل كي يصل بالمتلقي إلى التأثير الإقناعي مستعملاً الفعل التأثيري المؤكّد بقوله: «إذا وقع الاسم موقع الحرف بُني، وإن كان واقعا موقع الاسم المضمّر فهو علة، ألا ترى أنّ التقدير في قولك: يا زيد: يا أنت»^{٤٣}.

فالتدرج التداولي القائم على التعليل الإقناعي مازال مستمراً في كل حججه ومناقشاته، إذ يصل به الرأي رداً على زعم الفراء الذي يقول «بُني لأنّ أصل يا زيد يا زيّداه، وما قبل الألف هاهنا مفتوح أبداً، فلما حذفّت الألف ضمّ، كما أنّ المضاف إليه في «قبل وبعد» لما حذف ضمّ، فقبل: من قبل ومن بعد»^(٤٤)، إلى أنّ «البناء هنا حادث، ولا بدّ من سبب، والذي يتلخّص أنّ سبب وقوعه موقع المبنى، والمبني الذي يقع هذا موقعه، أمّا الكاف التي هي حرف الخطاب أو الاسم المضمّر المخاطب وأيهما كان فهو موجب للبناء»^{٤٥}.

والخلاف كان هنا في وجهات النظر بين أبي البقاء والفراء، كون الفراء يوافق البصريين في بنائه، ولكنه يخالفهم في علة ذلك البناء، ومن هنا أورد أبو البقاء هذه المسألة ليس اختلافاً مع الكوفيين، ولأنّه لا يريد أن يخالف البصريين وضّح نقطة الخلاف بين البصريين المتمثلة في وجهة نظره، وبين الفراء الذي خالفهم في جزئية.

فما يزال أبو البقاء يرمي إلى إضعاف حجّة الكوفيين، مخالفة ما يزعمون - تأييداً للمذهب

البصري - ومن هذا الخلاف القائم في «إضافة العدد المركب إلى مثله»، فكونهم لا يجيزون تلك الإضافات في مثل قولهم: «هذا ثالث عشر ثلاثة عشر» وقف موقفاً مغايراً، متخذاً من الفعل اللغوي الحجاجي وسيلة للوصول إلى تحقيق صحّة ما يزعم، فقد كانت حجته قوية، وأدلته مستمدة من القياس الذي يجيز استعمال ذلك، فضلاً عن احتجاجه برأي من يزعم أنّ اسم الفاعل مشتق هنا من ثلاثة كما تقول: هذا ثالث ثلاثة، وثالث اثنين. ولا يمكن أن يشتق من المركب، لأنه ليس فيه حروفهما^{٤٦}.

إذ يعقب في مناقشاته للخلاف إلى أنه «يكتفى في الاشتقاق أنّ نشقّ من أحد اسمين»، وهنا يقدم لنا الحجج الإقناعية بالتدرج التداولي الذي يوصله للقارئ باستعمال الفعل اللغوي الإقناعي الأولي وهو الإيضاح، كما في قوله «يكتفى في الاشتقاق من أحد اسمين»، ولأنّ متلقيه ليس واحداً، فقد عمل على ترتيب الإيضاح الإقناعي بالتدرج التداولي، إذ انتقل من الإيضاح إلى التعليل في قوله: مثل أنّ نشقّ ثالثاً من ثلاثة، ثم تضيف إلى الاسم المشتقّ اللفظ الثاني، وبعد أن استعمل الأسلوبين «التوضيح والتعليل»، شعر أنّه لا بدّ أن يكمل الأدلة والبراهين كي يصل بالقارئ إلى اعتماد الرأي البصريّ ومخالفة الرأي الكوفيّ، إذ استعمل الأسلوب الإقناعي، فقال: «فقولك: ثالث من ثلاثة عشر، أي من الاسم الأوّل، ثم تضيف إليّ عشر، ليعين أنّ المعنى أحد ثلاثة عشر»^{٤٧}، فالفعل اللغوي بني على ثلاثة أساليب: «التوضيح والتعليل والإقناع»، وكان التدرج في الأساليب قائماً على إقامة الحجّة وإثبات الدليل، ثم الإقناع بما يزعمه مستعملاً الأمثلة.

ولأنّه كان يسعى إلى الإقناع ظهر هذا الأسلوب في كل حججه تارة معللاً، وتارة أخرى شارحاً ومفسراً، والهدف من كل هذا هو التأثير في المتلقي وإقناعه بما يرمي إليه، لذا كان حضور الفعل

٤٢-التبيين: ٤٤١.

٤٣-نفسه ٤٤١.

٤٤-نفسه: ٤٤٠.

٤٥-نفسه ٤٤٠.

٤٦-نفسه: ٤٢٦.

٤٧-التبيين ٤٢٧.

مما تقدم نرى الحجاج اللغوي للفعل الكلامي المباشر وغير المباشر يقتضي وجود سياق تواصلٍ وقصد بين أبي البقاء ومن يخالفهم، وقد تمثل حجاجه في استعمال أساليب حجاجية تدرج ضمن الأفعال الكلامية التوجيهية والتعبيرية التي يكون الفعل الناتج من القول فيها هو الاقتناع والتسليم بما يراه المتكلم، يزداد على ذلك وجود مراتب واختلافات بحسب المقام، إذ إن مقامات الإنكار وإظهار ضعف المذهب الكوفي كان هو الاستعمال الأقوى على مستوى الخلاف، إذ عد من أقوى المراتب الحجاجية القائمة على تعليل الدليل، وشرح المسألة وتفصيلها في إطار الاستشهاد قياساً وسماعاً بأشعار العرب وكلامهم.

ومخالفة أبي البقاء للمذهب الكوفي جعلته يستدعي بعض المقامات في استعمال الأسلوب البليغ والرصين الذي أنزل المخاطبين على غير منازلهم اعتماداً على مفهوم الالتزام الذي كان يقتضي منه تغير طرق الأسلوب من الأقوى إلى الأضعف ومن الأضعف إلى الأقوى.

وقد انمازت حجج أبي البقاء بالأسلوب الحجاجي التأثيري، إذ كان يلجأ إلى استعمال الفعل اللغوي التأثيري، ويسقطه على المتلقي إسقاطاً يرمي منه إلى الأخذ بما يراه بعيداً عما يزعمه المذهب الكوفي، واتضح هذا جلياً في المسائل التي كان يشد الخلاف فيها، وكان يبدو للمتلقى أن الكوفيين يزعمون زعماً صحيحاً، وحتى لا يقف هو مع ما يراه الكوفيون يلقي بأسلوبه المقنع والمؤثر على السامع الذي ينتظر منه حججاً إقناعية تخرجه من مأزق الخلاف.

واتّسمت العلاقات الحجاجية في كتاب التبيين لأبي البقاء باعتمادها على عنصرين اثنين هما الترابط والترتيب، والترابط كان واضحاً على النص من خلال وجود روابط حجاجية بين الحجة والنتيجة، إذ تعددت تلك الروابط على حسب المقامات والمقاصد الدلالية، أما الترتيب فقد رأيناه واضحاً في استعماله.

اللغوي التأثيري حضوراً فعالاً على مستوى الأدلة التي كان يستعملها، ومن هذا ما ورد في مسألة تعريف العدد المركب، التي يرى فيها رأياً مغايراً بقوله: «قبضت الخمسة عشر، تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني»^{٤٨}.

ومع مخالفة الكوفيين لذلك الرأي بقولهم "يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً"^{٤٩}، عمد أبو البقاء إلى التحليل التأثيري المتمثل في أدلته التي صاغها بأسلوب إقناعي، ومنها قوله: «إن الاسم المركب في حكم الاسم الواحد، والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في نصفه، لأن الألف واللام تدل على تعريف ما دخلنا عليه، والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له، وإذا عُرِف الأول تعرّف الجميع، ويكون الألف واللام زائدة خلاف الأصل، والحاصل أن الألف واللام في الاسم الثاني لا تخلو إما أن تضيف معناها وهو التعريف، أو تكون زيادة محضة، وكلاهما هنا باطل»^{٥٠}.

فقد أوصل المتلقي إلى فتاعة ذاتية تصل به إلى أن "الألف واللام" تدخل على الاسم الأول، وحتى لا يبقى السامع يسأل، وكيف ذلك؟ وضح له ذلك بالتمهيد المبني على الإيضاح، وكأنه يريد من المتلقي أن يقتنع تحت سيطرة كل أساليب الحجاج الإقناعية بما فيها الأدلة، فكون الاسم المركب في حكم الاسم الواحد، فهذا كاف بأن لا تدخل الألف واللام على الاسمين، لأنه - كما يقول معللاً - الألف واللام تدل على تعريف ما دخلنا عليه، وقد يسأل السامع: وليكن ذلك، فما المانع من عدم تعريف الاسمين؟ ونراه يعود للتفصيل الإقناعي بالقول: لأن التعريف في الاسم الثاني لا معنى له، كل ذلك حجج إقناعية وضحها للمتلقي بأسلوب سهل، مبيّناً صحّة ما يسعى إليه، مستعملاً عدّة أساليب حجاجية، منها الإيضاح، والتفسير، والتأكيد والسرد، والسؤال، والرّد المباشر، والتفصيل المبني على التدقيق اللغوي.

٤٨- التبيين: ٤٣٤.

٤٩- التبيين: ٤٣٤.

٥٠- التبيين: ٤٣٤.

المصادر والمراجع:

- الحجاج في القرآن (من خلال أهم خصائصه الأسلوبية)، عبد الله صوله،: دار الفارابي: بيروت ٢٠٠١ م.
- الحدث اللغوي، مفهومه وأنواعه، د.محمد العبد، ١٩٩٦ م.
- علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الإنجلو، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- اللغة والفعل الكلامي والاتصال (مواقف خاصة بالنظرية اللغوية في القرن العشرين)، زبييله كريم، ترجمة: سعيد بحيري، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة ٢٠١١ م.
- القيمة الحجاجية لأسلوب القصر في اللغة العربية، محمود طلحة، مجلة الخطاب: الجزائر، العدد: الثالث: ٢٠٠٨ م.
- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة: الجزائر، ٢٠٠٠ م.
- مصطلح الحجاج (بواعثه وتقنياته)، عباس حشاني، مجلة المخبر: جامعة بسكرة: الجزائر، العدد: التاسع ٢٠١٢ م.
- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، أ. فان دايك، ترجمة عبد القادر قتيبي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠ م.
- نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام؟)، جون أوستين، ترجمة: عبد القادر قتيبي، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء ٢٠٠٨ م.
- نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين واللغويين العرب، طالب سيد هاشم الطباطبائي، الكويت ١٩٩٤ م.
- نظرية الفعل الكلامي (بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي)، هشام عبد الله خليفة، مكتبة لبنان: بيروت ٢٠٠٧ م.
- استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد: بيروت ٢٠٠٤ م.
- الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ (في ضوء نظرية أفعال الكلام العامة) تغريد عبد الحكيم سيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تعز، اليمن ٢٠١٢ - ٢٠١٤ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري «ت٥٧٧هـ»، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- بنية الملفوظ الحجاجي للخطبة في العصر الأموي، خديجة محفوظي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة ٢٠٠٧ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي: بيروت ١٩٨٦ م.
- التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي، د.محمد عديل عبد العزيز، دار البصائر، الإمارات العربية، ٢٠١١ م.
- التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، كلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار: القاهرة ٢٠٠٤ م.
- التداولية عند العلماء العرب (دارسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة: بيروت ٢٠٠٥ م.
- التداولية والحجاج (مدخل متداخل النصوص) صفحات للدراسات، صابر الحباشة، دمشق ٢٠٠٨ م.